عرض كتاب

وداعا للطبقة الوسطى

تاليف : رمزى زكى

الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٩٧

عرض : خالد الغيشاوى*

يتسم هذا الكتاب بخصائص نادراً ما تجتمع، **الأولى** أن مؤلفه من أبرز وأهم أساتذة الاقتصاد فى العالم العربى، وأغزرهم إنتاجا، فله ٢٥ كتابا فضلا عن العديد من المقالات والدراسات.

والسمة الثانية أنه يتناول موضوع الانهيار الذى تشهده الطبقة الوسطى ويبلغ ذروته الآن رغم أنه بدأ منذ ربع قرن تقريبا، والطبقة الوسطى لم تنل اهتمام أساتذة السياسة والاقتصاد والاجتماع فى العالم العربي، وبذلك يكون الكتاب هو الوحيد الذى اهتم بتدهور تلك الطبقة.

أما **السمة الثالثة** للكتاب، فهى صغر حجمه رغم ما عرف عن المؤلف من توسع وتدقيق وشرح وتفسير يضخم عادة من مؤلفاته. هذا فضلا عن بساطته وسهولته للقارئ غير المتخصص، وذاك أمر نادر فى المؤلفات الاقتصادية ..

الاستبعاد

يتكون الكتاب من دراستين، يتناولان قضية التحولات الراهنة فى الاقتصاد الدولى وأثرها على الطبقة الوسطى وإن كانت الدراسة الأولى تهتم بمتغير التقدم التكنولوجى الحد. الذى أدى إلى توفير الوقت والجهد والمواد الخام فى عمليات الإنتاج والتوزيع،

* باحث باللجنة المصرية للتضامن - مصر .

وأثر ذلك على أوضاع الطبقة الوسطى نتيجة لاستبعاد قطاعات واسعة منها من العملية الإنتاجية .. فإن الدراسة الثانية تناولت سياسات "الليبرالية الحديثة" فى البلدان النامية وأثرها على تدهور وانحطاط الطبقة الوسطى، وتدهور أوضاع البلدان النامية فى الاقتصاد العالمى، وفشل نموذج التنمية الذى إعتمدته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

الضياع

ومن عنوان الدراسة الأولى ندرك فحواها وموقف المؤلف، فالعنوان " انتصار التكنولوچيا .. وضياع الإنسان" يحدد بشكل واضح السبب الرئيسي لانهيار الطبقة الوسطى.

وتتلخص وجهة نظر الدكتور رمزى زكى فى أن تسارع الثورة العلمية والتكنولوچية وادخال الرجل الآلى المبرمج (الربوت) فى العمليات الانتاجية، وإتساع نطاق الأتمتة ، أدت إلى إلغاء كثير من الوظائف وخفض هائل فى تكلفة عنصر العمل، وتدمير العديد من الوظائف، وتسريح العمال والموظفين.

وهناك أيضا توقعات بقرب ظهور المصانع التى تعمل من غير عمال بعد ما سيتم تقييم استخدام (الربوت) الذكى والآلات المبرمجة، مما جعل بعض المفكرين يتحدثون عن انتهاء عصر العمل، وبداية عصر جديد للماكينات عالية الكفاءة.

الآلات الذكية

ويستعرض الدكتور رمزى زكى المناقشات التى دارت فى الثمانينات بين الاقتصاديين حول أثر الثورة التكنولوچية المعاصرة على البطالة فى البلدان الصناعية، وانحياز معظمهم إلى القول بأن الثورة الصناعية الثالثة أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، إلا أنهم رأوا فى توسع قطاع الخدمات مجالاً لاستيعاب فائض العمالة. ويرى المؤلف أن هذا الرأى يعتبر تهوينا واستهانة بالآثار السلبية للثورة الصناعية. ويؤكد أن التطور التكنولوچى أدى أيضا إلى إلغاد العديد من الوظائف فى قطاع الخدمات. وأصبح استخدام الآلات الذكية شائعاً فى البنوك وشركات الأموال وعالم السكرتارية والتسويق والبريد والاتصال والاستعلامات وغيرها ..

صحيح أن التكنولوچيا الحديثة خلقت وظائف ومهنا جديدة تميزت بالارتفاع الشديد لدخول أصحابها، إلا أنهم لا يمثلون إلا شريحة نخبوية محدودة جداً من إجمالى قوة العمل فى أى مجتمع صناعى، ففى أمريكا لا يتجاوزون ٤٪ من مجموع المشتغلين.

التجاهل

ويستشهد المؤلف برأى عالم الاجتماع الأمريكي "جيريمي ريفكين" القائل بأن أحد المفارقات الشديدة لعصر الثورة الصناعية الثالثة أن وقت العمل قد تزايد ولم ينقص سواء فى أمريكا أو غرب أوروبا أو اليابان .. ذلك على عكس ما كان يحدث دائما من أن التقدم التكنولوچى كان عاملاً جوهريا من عوامل تحرير الإنسان من مشاق العمل وزيادة الرفاهية.

وفى نهاية الدراسة يتساءل المؤلف .. إذا كان ضياع الانسان وغربته وبطالته وتدهور مستوى معيشته باتت من أكثر الأمور وضوحاً فى ظل الثورة التكنولوچية المعاصرة وفى ظل السياسات الليبرالية الجديدة، فهل يمكن أن يظل هذا الوضع مستمراً لسنوات طويلة قادمة؟ .. وهل من الممكن أن يستمر تجاهل المسألة الاجتماعية ؟ .. وإلى متى ؟ ..

أسئلة هامة تركها المؤلف بلا إجابة ..

التدخل الحكومى وانتعاش الطبقة الوسطى

وننتقل للدراسة الثانية او التي يبدو أنها كتبت قبل الدراسة الأولى، لأنها أقل حيوية وإثارة للتساؤلات، بل وتجاهلت تماما الأسئلة التى طرحتها الدراسة الأولى فى الوقت الذى كنا نأمل فيه أن تسعى لذلك باعتبارها الدراسة المتممة للكتاب ..

على أية حال، جاءت الدراسة الثانية لتتجنب أثر التطور التكنولوچى على أوضاع الطبقة الوسطى. وتركز الأضواء على السياسات الليبرالية الجديدة باعتبارها ذات الأثر الأساسى والفاعل فى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى، وبذلك فالدراسة امتداد لكتابات المؤلف السابقة عن الليبرالية المتوحشة.

وخلاصة الدراسة أن هناك رياحاً عاتية من الليبرالية المتطرفة اجتاحت العالم منذ ربع قرن تقريبا، وأعادت تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى سار عليها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهى السياسات التى أسماها المؤلف بالرأسمالية المنظمة، والتى اتبعت تعاليم "كينز" لتهذيب قوى السوق من خلال الدور الفاعل الذى لعبه التدخل الحكومى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى للحيلولة دون الأزمات الكبرى فأحدث نوعا من العدالة الاجتماعية فى النظام القائم تخفيفا لما يسمى بالاستقرار الاجتماعى وترشيد قوى السوق. وانتعشت خلاله الاقتصاديات الرأسمالية ونمت فيه الطبقة الوسطى واستقرت أوضاعها.

انهيار دور الدولة

أما الليبرالية المتوحشة فجاءت منذ السبعينات، واستهدفت الدفاع عن مصالح أصحاب رءوس الأموال، وهاجم أصحابها مبدأ تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وإنكار دور الدولة فى ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالى.

وفى هذه الدراسة يعالج المؤلف الظروف الموضوعية والذاتية التى أدت لظهور الليبرالية الحديثة فى البلاد النامية، وأثر السياسات الجديدة التى انبعثت عنها فى تدهور وانحطاط الطبقة الوسطى فى هذه البلاد، والتى يمكن إجمالها فى : تدهور أوضاع البلدان النامية فى الاقتصاد العالمى نتيجة لارتفاع أسعار السلع التى تستوردها وتدهور أسعار صادراتها من المواد الخام، وتفاقم أزمة الديون الخارجية ، وارتفاع أسعار الفائدة على الديون ، وتراجع موقع البلاد النامية فى المنظمات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد والبنك الدوليين ، وتضاؤل حجم المعونات التى تحصل عليها من البلدان الغنية ، فضلاً عن هجرة كفاءاتها العلمية وأصحاب رءوس الأموال فيها للغرب وأمريكا.

وكانت النتيجة خضوع البلدان النامية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى أدت إلى وقف التنمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة ، وفتح أسواق هذه البلدان أمام الواردات على حساب الإنتاج المحلى ، وقلة موارد الدولة لحساب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى .

المستفيدون

وفى هذا الإطار ، نفاعلت سياسات الليبرالية الجديدة فى البلاد النامية ونجم عنها بروز تناقضات وتوترات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية يعالجها المؤلف بالتفصيل قبل أن ينتقل لبحث أثرها على أوضاع الطبقة الوسطى فى هذه البلاد ، والتى يقسمها بدورها إلى ثلاث شرائح ، العليا منها تتميز بارتفاع مستوى الدخل والقرب من السلطة وإدارات شركات ومؤسسات القطاع العام ، وقد استفادت من سياسات الليبرالية الجديدة فى تحسين أوضاعها ، أما الشريحة المتوسطة فقد ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى باعتبارها شريحة تعتمد فى دخولها على مرتبات ودخول ثابتة تدهورت أوضاعها نتيجة للتضخم وزيادة أسعار السلع والخدمات ، فضلاً عن تسريح أعداد هائلة من العمل ، وغيرها من إجراءات السياسات الجديدة . ويزداد التدهور فى الشريحة الدنيا ذات الأغلبية العددية فى الطبقة الوسطى .

عالم بلا عمل

عند هذا الحد ينتهى عرضنا للكتاب باعتباره أول دراسة من نوعها فى المكتبة العربية عن أوضاع الطبقة الوسطى . ولكن نظراً لأهمية الدراسة الأولى فى الكتاب والتى تتابع أثر زحف التطور التكنولوجى على الطبقة الوسطى ، بل وعلى كافة الطبقات والنظم الاقتصادية والاجتماعية ،فإن الأمر يحتاج للمزيد من الدراسات والجهود ، ليس فقط على أثر هذا التقدم على قوة العمل فى كل أنحاء العالم ، بل وأيضا شكل المجتمعات ، والأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى سيقوم عليها ذلك المجتمع الذى لن يعمل فيه سوى ٢٪ فقط من مجموع السكان ، ويكونون فيه قادرين على توفير كافة احتياجات البشر ، وما هو الأساس "الحقوقى" الذى سينال بموجبه بقية البشر احتياجاتهم ؟ .. فطوال تاريخ البشر ، كان موقع الإنسان من العملية الإنتاجية يحدد موقعه الطبقى والاجتماعى وهو الأساس فى تحديد دخله ، فإذا تم استبعاد ٩٨٪ من البشر من المشاركة فى العملية الإنتاجية ، فما هو الأساس الذى سيحصلون بموجبه على جانب من ناتج العملية الإنتاجية ؟.. وهل سيترتب على ذلك أيضا تغيرات فى أشكال الملكية ؟.. وهل نحن على أبواب الانتقال إلى عالم الوفرة ؟ فنحتاج لاستشراف طبيعة العلاقات المجتمعية فى ظل نظام الوفرة بعد أن عاش الانسان طوال حياته على الأرض فى نطاق اقتصاديات الندرة وما نجم عنها من نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية ؟

أسئلة كثيرة يتداولها المفكرون فى العالم ، وتحتاج لجهود أكبر واشتراك المفكرين العرب فى هذا الجدال الدائر .. أو على الأقل متابعته ...